

تحليل مؤشر الارهاب "عدد القتلى" واثره في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية

بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

**Terrorism Index analysis "number of dead" and its impact on the Iraq
Stock Exchange indicators Applied research in a sample of Banks listed
on the Iraq Stock Exchange**

الباحث : وجدان حسين عبيد

أ.م.د. نغم حسين نعمه

المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

كلية اقتصاديات الاعمال /جامعة النهرين

Abstract

The subject of research seeks to analyze the "political risk component, of terrorism Index "Which consists of five indicators, number of terrorist operations, number of dead and wounded, the size of financial losses, the search depends on analyzing the sub-index number of dead for terrorism Index and its impact on the indicators listed on the Iraq Stock Exchange. The research findings have produced that the number of dead index significantly affect with the rate of (49%), which is explained by the proportion of the number of dead from the changes in the Iraq Stock Exchange indices variable, and the rest amounting of (51%) is attributed to the contribution of other variables affect those indicators away from terrorism indicators. As for the practical side it has been used the style of gradient and correlation on the sample represented by ten banks listed on the Iraq Stock Exchange and reported the correlation and interaction between the study variables

الملخص

يسعى موضوع البحث الى تحليل "المخاطرة السياسية ومكونها مؤشر الارهاب" الذي يتألف من خمس مؤشرات وهي عدد العمليات الارهابية ، وعدد القتلى ، وعدد الجرحى ، وحجم الخسائر المادية ، ويرتكز البحث الى تحليل المؤشر الفرعي عدد القتلى لمؤشر الارهاب واثرها في المؤشرات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. اما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام اسلوب الانحدار والارتباط على عينة البحث المتمثلة ب عشرة مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم بيان

درجة الارتباط والتاثر بين متغيرات الدراسة . وقد افرزت نتائج البحث الى أن مؤشر عدد القتلى يؤثر معنويا وبنسبة (49%) وهي نسبة ما يفسره متغير عدد القتلى من التغيرات التي تطرأ على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ، والنسبة الباقية والبالغة (51%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى تؤثر على تلك المؤشرات بعيدا عن مؤشرات الارهاب.

المقدمة

تؤدي أسواق الأوراق المالية دوراً رئيساً في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع، وذلك من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات فعالة تُسهم في توليد دخول الأفراد ورفع الناتج القومي للمجتمع كله. إذ لا يمكن لهذه الأسواق أن تنمو وتزدهر إلا من خلال تنمية الثقة لدى المستثمرين بما تقدمه من بيانات ومعلومات ملائمة لقراراتهم وهذا لا يتحقق إلا عن طريق وجود استقرار سياسي وامني في البلد. و العراق بكل مافيه من الاضطرابات السياسية الأخيرة ، لايزال في حالة غير مستقرة إلى حد ما وأدى عدم الاستقرار السياسي إلى زعزعة ثقة المستثمرين والبحث عن بيئة آمنة للاستثمار ، ومن ناحية أخرى أن الإرهاب يمكن ان يكون عاملا حاسما في زيادة المخاطر للمستثمرين في سوق الأوراق المالية ، ويمكن القول أن توقعات المستثمرين السلبية تنعكس مباشرة في أسعار الأسهم حتى يرى المستثمر بعض الهجمات الإرهابية يتردد ولا يمكن أن يستثمر في السوق المالي ، فضلا عن إن الإرهاب له عواقب اقتصادية تتمثل في عرقلة عمل الشركات المتعددة الجنسيات (MNCs) وكذلك إعادة توجيه صناديق الاستثمار إلى بلدان أكثر أمنا ، ويؤدي أيضا إلى تدمير البنية التحتية عن طريق توافر استقرار سياسي وانخفاض درجة المخاطرة السياسية في البلد ، و الأمر ينعكس ايجابيا على تداول الشركات المدرجة في سوق العراق إذا يعد انخفاض المخاطرة السياسية (مؤشر الإرهاب) مهما في تنشيط حركة تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية وفي حالات اتخاذ القرارات ، ويسعى البحث إلى تحليل اثر المؤشر الفرعي الخسائر المادية لمؤشر الارهاب على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية .

اولا : منهجية البحث :

لاشك انه لكل بحث منهجية التي يعتمدها وصولا لتحقيق غايته، وفي هذا البحث تم اعتماد على المنهجية التي يقوم على المفردات الاتية :

١-١ مشكلة البحث :

وفقاً للظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد العراقي في الآونة الأخيرة من دخول عصابات داعش وما سببته هذه العصابات، من قتل وتدمير للبنية التحتية ، فضلا عن التراجع الاقتصادي على العموم ، ومن المعروف أن الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية يهدف إلى تحقيق الأرباح بالتوازن مع حجم المخاطرة التي يتعرض لها المستثمرين التي ازدادت بدخول تنظيم داعش عن طريق امتناع كثيرين من الاستثمار بأموالهم خوفا من المستقبل الغامض الذي يكتنف الأوضاع في العراق، وتخوف المتعاملين من انهيار السوق بالكامل لذا كان لا بد من البحث في هذه المشكلة وتبيان

أسبابها الحقيقية والمباشرة ومعرفة إلى أي مدى تأثرت الاستثمارات في سوق العراق للأوراق المالية في مؤشر المخاطر السياسية (الإرهاب) التي انعكست على أداء السوق بالكامل. ويمكن بلورة مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي:

١- هل ان مؤشر عدد القتلى لمؤشر الارهاب اثر في مؤشرات تداول سوق العراق للأوراق المالية ؟

١-٢ أهمية البحث :

أ- تناول موضوع مهم وحيوي في حقل الإدارة المالية الدولية المخاطر السياسية التي تعد من اخطر أنواع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها السوق المالي .

ب- تعزيز الثقة وبيان مدى الفاعلية التي يتمتع بها هذا السوق مما ينعكس على توعية المواطنين في الداخل في توجيه مدخراتهم واستثمارها في السوق .

ج- وجد هذا الموضوع اهتماما كبيرا من شركات MNCs والمستثمرين والمعنيين بشؤون المال والاستثمار الدولي، لذلك ظهرت أهميته في دراسة مؤشر المخاطرة السياسية (الإرهاب) وأثرها في مؤشرات السوق كون السوق المالية يعد المرأة التي تعكس الوضع الاقتصادي في البلد.

١-٣ أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

أ- التعرف إلى مفهوم وطبيعية المخاطر السياسية وانعكاساتها على أداء سوق العراق للأوراق المالية.

ب- دراسة وتحليل مؤشرات السوق عن طريق مدة الدراسة ومدى تأثرها بالأوضاع غير المستقرة التي يمر بها البلد.

ج- تسعى الدراسة الى التركيز على مؤشر الإرهاب المتمثل بدخول داعش للعراق وتأثيره في مؤشرات السوق ومدى تأثير نشاط المصارف المبحوثة بذلك.

١-٤ فرضيات البحث:

١- لا توجد علاقة ارتباط واثر ذات دلالة إحصائية بين مؤشر عدد القتلى ومؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية)

١-٥ الحدود الزمانية :-

١-٥-١-١ مدة وبيانات البحث:

يتحدد النطاق الزمني للبحث من عام 2010 لغاية 2015 إذ ان هذه المدة شهدت عدم استقرار سياسي والعدوان الإرهابي المتمثل بتنظيم داعش الارهابي ونظرا لتركز الدراسة على تأثير دخول داعش تم اختيار المدة قبل الدخول وبعد الدخول، فضلا عن توافر البيانات اللازمة جميعها عن المصارف عينة البحث في هذه الاعوام.

١-٥-٢-٢ مجتمع وعينة البحث

يتكون مجتمع البحث من القطاعات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تتناسب خصائصها مع موضوع البحث. تم اختيار عينة من القطاع الأكثر تمثيلا للسوق كعينة بحث معتمده وهو قطاع المصارف وتم اختيار (10) مصارف مستمرة بالتداول وهي (المصرف التجاري ،مصرف بغداد، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار، مصرف دار السلام ،مصرف الخليج ، مصرف سومر، مصرف بابل ،مصرف الشمال ، مصرف المنصور) وتم تحليل نشاط هذه المصارف ومعرفة اثر مؤشر الإرهاب باستخدام الأساليب المالية والإحصائية قبل وبعد دخول التنظيم الإرهابي داعش للعراق

٢- الاطار المفاهيمي للبحث

٢-١ الاطار العام للمخاطرة السياسية :

٢-١-١ مفهوم المخاطرة السياسية :

ظهر مفهوم المخاطرة السياسية في المرحلة المحددة بين (1964- 1971) ومنذ ذلك الحين تم مناقشة المخاطرة السياسية في مؤلفات الإدارة، و في المجالات العلمية وليس هناك مفهوم محدد وواضح للمخاطرة السياسية ويعتقد بعضهم أنها تحدث نتيجة انقطاع أو فجوة في بيئة الأعمال أو حدوث صعوبة في توقع تلك الأعمال، حتى تكون ناتجة عن تغيرات في السياسية وهذا المفهوم لا يشمل تضمين العوامل الاجتماعية مثلاً في المخاطرة السياسية التي تشمل الإضرابات، أعمال الشغب والمقاطعة (6 : 1971, Robock). وقام آخر بتوضيح مفهوم المخاطرة السياسية على أنها تدخل الحكومة في العمليات التجارية (Kobrin,1980:5). مع وجهة نظر مماثلة إذ يرى المخاطرة السياسية على أنها أي تدخل للحكومة في عمل الاقتصاد الذي يؤثر في حسن أو سوء قيمة الشركة (Shapiro,1992:4). ويرى آخر أنها تشير إلى خطر خسارة شركة ما من حيث الأمور الاستراتيجية والمالية و الأفراد وترتبط بالأحداث المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي التي تتمثل بالإرهاب وأعمال الشغب و الانقلابات والحروب الأهلية والعصيان (Lindeberg & Mörndal, 2002: 581)). وفضلا عن ذلك المخاطرة السياسية هي عملية وليست حدثا مفاجئا، (Fitzpatrick 1983:249). ويوافق هذا الرأي Robock (1971)، الذي يرى أن المخاطرة ليست ثابتة، ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت، ويوافقه الراي (Toit, 2013) الذي يشير الى أن المخاطرة السياسية حدث تدريجي مثل التغيرات الأيديولوجية (Toit, 2013:118). ويرى Wyk أن تتمية

المخاطرة " تتطوي على عملية متدرجة ، في حين أن التغييرات السياسية الكبرى نتيجة للأحداث مثل الانتخابات، ثورات أو حروب قد تشكل مخاطرة سياسية للشركات المتعددة الجنسية (Wyk, 2010:119). وأن تأثيرالمخاطرة السياسية يتباين وفقا للظروف، إذ إن الخسائر الناتجة عن المخاطرة السياسية خسائر كبيرة ولا تقل خطورة عن تلك الناجمة عن مخاطرة الصرف الأجنبي إن لم تكن أخطر منها ، ففي عام 1977 وقعت شركة جي تي أي (GTE) الأمريكية عقدا للاتصالات عن بعد بمبلغ أكثر من (500) مليون دولار مع الحكومة الإيرانية و بموجب العقد فإن (GTE) قدمت لإيران (95) مليون دولار بشكل رسائل اعتماد مفتوحة، التي تستخدم بشكل شائع في الشرق الأوسط بدلا من سندات الأداء، ونظراً لخبرة الشركة الطويلة وثقتها في الحكومة الإيرانية فإن الشركة لم تفعل شيئا لتحمي نفسها من المخاطرة السياسية المحتملة ، ولهذا فإن الشركة لم تحدد الأرضية التي تستطيع فيها إطفاء الاعتماد ، و أن الشركة لم تؤمن على أي من مخاطرها ، وبعد قيام الثورة الإيرانية كان من المستحيل العمل في المشروع وخسرت الشركة أكثر من (50) مليون دولار، وإن الثورة الإيرانية ليست هي المثال الوحيد، وهناك عدد من مصادر المخاطرة السياسية موجودة فضلا عن تلك الناتجة عن الثورات أو الانقلابات ، إذ أن بعض الشركات كانت ضحية الأعمال الإرهابية المتمثلة في اغتيال المستخدمين كالتالي حدثت في جنوب أفريقيا بما في ذلك الخسارة التامة عن طريق المصادرة (Eaker, et al;1996: 395).وما حدث في أوربا الشرقية فإن الاستقرار السياسي النسبي قبل الحرب الباردة قد أصبح مضطربا وغير مستقرًا لان الدول الشيوعية السابقة حاولت التحول إلى اقتصاد السوق ، ففي يوغوسلافيا نجد أن المدن المزدهرة والمصانع المنتجة دمرت من جراء الاقتتال العرقي والحرب الأهلية ،فضلا عن الحرب الأهلية النيجيرية (١٩٦٧-١٩٧٠) التي عطلت أنشطة الإنتاج البري للنفط لشركات النفط الأجنبية في نيجيري وتسببت في خسائر لشركات النفط (Rothgeb,2002:36)

٢-١-٢ الخلفية التاريخية للمخاطرة السياسية

يرجع تاريخ المخاطرة السياسية Political Risk إلى أواخر الستينات إذا تعد هذه المرحلة هي البدايات الأولى لظهورها بسبب التطورات التي حدثت في الأنظمة والعلاقات الدولية إذ تميزت الدراسات التي ظهرت في تلك المرحلة بانها ذات طابع مفاهيمي وقد حددت هذه الدراسات مكونات المخاطرة السياسية بالفوضى الاجتماعية والاضطراب الاجتماعي الحروب الدولية والعقوبات الاقتصادية والإرهاب وعدم الاستقرار الحكومي، وفشل الدولة ،و نزع الملكية، وخرق العقود والقيود المفروضة على العودة إلى الوطن أو التمييز (Nath, 2008:5) إلا أن ميدان البحث وتحليل المخاطرة السياسية أصبح أكثر تعقيدا من منتصف الستينات إلى أواخر السبعينات من القرن الماضي فقد كان التركيز في تقييم المخاطرة السياسية من الدراسات ذات الطابع المفاهيمي إلى دراسات ذات الطابع الكمي وقد تميزت هذه المدة بظهور مؤشرات المخاطرة السياسية التجارية التي تقدم خدمات تحليل المخاطرة السياسية (Moreirz,2013:313) و ظهر مؤشر مخاطرة بيئة الأعمال Business Environmental Risk Index الذي طوره (F. T. Haner 1975) ومؤشر الاستقرار السياسي (Political System Stability Index) الذي تم تطويره من قبل Dan Handel 1970 وحددت هذه المؤشرات مكونات المخاطرة السياسية بالتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Simon, 1984: 63).

٣-١-٢ مفهوم المخاطرة السياسية :

ظهر مفهوم المخاطرة السياسية في المرحلة المحددة بين (1964- 1971) ومنذ ذلك الحين تم مناقشة المخاطرة السياسية في مؤلفات الإدارة، و في المجالات العلمية وليس هناك مفهوم محدد وواضح للمخاطرة السياسية ويعتقد بعضهم أنها تحدث نتيجة انقطاع أو فجوة في بيئة الأعمال أو حدوث صعوبة في توقع تلك الأعمال، حتى تكون ناتجة عن تغيرات في السياسة وهذا المفهوم لا يشمل تضمين العوامل الاجتماعية مثلاً في المخاطرة السياسية التي تشمل الإضرابات، أعمال الشغب والمقاطعة (6 : 1971, Robock). وقام آخر بتوضيح مفهوم المخاطرة السياسية على أنها تدخل الحكومة في العمليات التجارية (Kobrin,1980:5). مع وجهة نظر مماثلة إذ يرى المخاطرة السياسية على أنها أي تدخل للحكومة في عمل الاقتصاد الذي يؤثر في حسن أو سوء قيمة الشركة (Shapiro,1992:4). ويرى آخر أنها تشير إلى خطر خسارة شركة ما من حيث الأمور الاستراتيجية والمالية و الأفراد وترتبط بالأحداث المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي التي تتمثل بالإرهاب وأعمال الشغب و الانقلابات والحروب الأهلية والعصيان (Lindeberg & Mörndal, 2002: 581). وفضلاً عن ذلك المخاطرة السياسية هي عملية وليست حدثاً مفاجئاً، (Fitzpatrick 1983:249). ويوافق هذا الرأي Robock (1971)، الذي يرى أن المخاطرة ليست ثابتة، ويمكن أن تتغير مع مرور الوقت، ويوافقه الرأي (Toit, 2013) الذي يشير الى أن المخاطرة السياسية حدث تدريجي مثل التغيرات الأيديولوجية (Toit, 2013:118). ويرى Wyk أن "تتمية المخاطرة" تتطوي على عملية متدرجة، في حين أن التغيرات السياسية الكبرى نتيجة للأحداث مثل الانتخابات، ثورات أو حروب قد تشكل مخاطرة سياسية للشركات المتعددة الجنسية (Wyk, 2010:119). وأن تأثير المخاطرة السياسية يتباين تبعاً للظروف، إذ إن الخسائر الناتجة عن المخاطرة السياسية خسائر كبيرة ولا تقل خطورة عن تلك الناجمة عن مخاطرة الصرف الأجنبي إن لم تكن أخطر منها، ففي عام 1977 وقعت شركة جي تي إي (GTE) الأمريكية عقداً للاتصالات عن بعد بمبلغ أكثر من (500) مليون دولار مع الحكومة الإيرانية و بموجب العقد فإن (GTE) قدمت لإيران (95) مليون دولار بشكل رسائل اعتماد مفتوحة، التي تستخدم بشكل شائع في الشرق الأوسط بدلاً من سندات الأداء، ونظراً لخبرة الشركة الطويلة وثقتها في الحكومة الإيرانية فإن الشركة لم تفعل شيئاً لتحمي نفسها من المخاطرة السياسية المحتملة، ولهذا فإن الشركة لم تحدد الأرضية التي تستطيع فيها إطفاء الاعتماد، و أن الشركة لم تؤمن على أي من مخاطرها، وبعد قيام الثورة الإيرانية كان من المستحيل العمل في المشروع وخسرت الشركة أكثر من (50) مليون دولار، وإن الثورة الإيرانية ليست هي المثال الوحيد، وهناك عدد من مصادر المخاطرة السياسية موجودة فضلاً عن تلك الناتجة عن الثورات أو الانقلابات، إذ أن بعض الشركات كانت ضحية الأعمال الإرهابية المتمثلة في اغتيال المستخدمين كالتالي حدثت في جنوب أفريقيا بما في ذلك الخسارة التامة عن طريق المصادرة (Eaker, et al;1996: 395). وما حدث في أوروبا الشرقية فإن الاستقرار السياسي النسبي قبل الحرب الباردة قد أصبح مضطرباً لان الدول الشيوعية السابقة حاولت التحول إلى اقتصاد السوق، ففي يوغوسلافيا نجد أن المدن المزدهرة والمصانع المنتجة دمرت من جراء الاقتتال العرقي والحرب الأهلية، فضلاً عن الحرب الأهلية النيجيرية (1967-1970) التي عطلت أنشطة إنتاج البري للنفط لشركات النفط الأجنبية في نيجيريا وتسببت في خسائر لشركات النفط (Rothgeb,2002:36)

٢-١-٤ تصنيف المخاطرة السياسية:

قسم (العامري، ٢٠١٠) المخاطرة السياسية وفق حدوث الأحداث أو على طبيعة التي تتأثر بها الشركات متعددة الجنسية MNCS وفق تقسيم حدوث الأحداث صنفت المخاطرة السياسية إلى مخاطرة سياسية كلية ومخاطرة سياسية جزئية أما تقسيم بحسب الطبيعة التي تتأثر بها الشركات متعددة جنسي MNCS فقد صنفت إلى ثلاثة مخاطر هي: مخاطرة التحويل ومخاطرة التشغيلية ومخاطرة السيطرة - الملكية (العامري، ٢٠١٠: ٧٣٦)

٢-١-٤-١ تصنيف المخاطرة السياسية حسب حدوث الحدث:

١- المخاطرة السياسية الكلية :

يشار إليها أنها مخاطرة البلد ، وتشمل كل الأحداث التي من المحتمل أن يكون لها تأثير في الشركات الصغيرة والكبيرة وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، فمثلا حتى إقرار قانون معين في دولة معينة يشمل الشركات المحلية والأجنبية جميعها وحتى يتحول نظام الحكم فأن ذلك يقع ضمن المخاطرة السياسية الكلية (Lugt & Hamblin; 2011:30). وأن المخاطرة الكلية المرتبطة بالمجتمع يمكن أن تتولد من خارج البلد المضيف فحرب العصابات في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا والإرهاب الدولي هي إحدى المظاهر العنيفة لهذا النوع من المخاطرة

٢- المخاطرة السياسية الجزئية :

تشير إلى الحالات المؤثرة في قطاع معين في الاقتصاد أو لبعض الشركات فيطلق عليها بالمخاطرة السياسية الجزئية. أن هذا الشكل للمخاطرة السياسية يعد نتاجا لتصرفات الحكومة من خلال القيود المفروضة والضرائب المتزايدة على أنشطة قطاعات الأعمال ، كذلك فان تغيير سياسات الحكومة تجاه الاستثمار في صناعة معينة واستبدالها بصناعة أخرى يعد ضمن المخاطرة السياسية الجزئية (McRae, 1996:120). وبشكل عام أن أسلوب دراسة المخاطر الجزئية يتضمن الاستجابة إلى الافتراض المبسط وهو أن درجة التعرض للمخاطرة السياسية هو نفسه للشركات كلها في البلاد. ويشير أيضا إلى حاجة مديري الشركات الى الاهتمام بالتغيرات التي تحصل في ظروف صناعية محددة والتغيرات جذرية ليس فقط في الحكومة (Lindeberg and Mörndal, 2002:22). ووفقا لكوبرين فأن معظم الظروف الطارئة التي كانت نتيجة للسياسة كان لها تأثيرات كلية وجزئية. فضلا عن التصنيف الكلي / الجزئي للمخاطرة السياسية فأن الإجراءات والسياسات يمكن تمييزها بأنها أحداث مستتدة داخليا - أو أحداث مستتدة خارجيا (Kobrin, 1978:122). وعلى الرغم من إن التمييز بين المخاطرة السياسية الكلية والمخاطرة.

٢-١-٤-٢ تصنيف المخاطرة السياسية بحسب الطريقة التي تتأثر بها الشركات المتعددة الجنسية :

١- مخاطرة التحويل :

وهي المخاطرة التي تنشأ من السياسات الحكومية التي تقيد كل من رأس المال والمدفوعات والمنتجات والتكنولوجيا والأفراد إلى داخل البلد المضيف أو خارجه ، وتتضمن كل من القيود المفروضة على تحويل الأرباح وقيود استرجاع رؤوس الاموال وقيود التعريف الجمركية على الصادرات والواردات وقيود تحويل مقسوم الارباح وحصص الاستيراد وتبرز هذه المخاطرة اساسا لدى القيام بمحاولات تحويل رؤوس الأموال بين البلدان (Czinkota and Ronkainene, 2001: 81)

٢- مخاطرة التشغيلية:

المخاطرة التي تنجم نتيجة سياسات و تعليمات الحكومة المضيفة وإجراءاتها الإدارية التي تقيد مباشرة إدارة العمليات المحلية في الإنتاج والتسويق والمالية وغيرها من الوظائف الأخرى التي تقوم بها الشركات MNCs وتتضمن المخاطرة التشغيلية التقيد بالأسعار وزيادة الضرائب التزامات التصدير ومتطلبات الإيراد والتصنيع المحلي (Schmidt, 1986: 47).

٣- مخاطرة السيطرة -الملكية:

وهي المخاطرة التي تنجم نتيجة سياسات أو افعال الحكومة المضيفة التي تعيق أو تمنع الملكية والسيطرة على العمليات المحلية للشركات MNCs وتتضمن مخاطر السيطرة- الملكية الضوابط الجغرافية على الاستثمار وضوابط القطاع الاقتصادي على الاستثمار ضوابط الملكية الأجنبية والالتزامات على المشاركة المحلية والمصادرة ونزع الملكية (Kolabe &Helsen,1998:128)

٢-١-٥ عناصر المخاطرة السياسية :

تتكون المخاطرة السياسية من عدد من المتغيرات Variables في الغالب يمكن قياسها بالطرق الكمية Quantitative Methods او الطرق النوعية Qualitative Methods إذ أن هذه المتغيرات تتيح للمستخدم متابعة تأثير مخاطرة عنصر واحد أو مجموعة من المتغيرات على المخاطر الكلية في البلد ، ويتيح الدليل الدولي ICRG معلومات وبيانات عن عناصر المخاطرة السياسية، وهذا الأمر يمكن المستخدم من تقييم المخاطرة السياسية بناءً على هذه المتغيرات على أساس مقارن ويتم ذلك عن طريق تحديد نقاط لكل عنصر مكون بحسب أهميتها التي تسمى عناصر المخاطرة السياسية (International Country Risk Guide). حيث يقدم هذا المؤشر بيانات عن المخاطرة السياسية من خلال المؤشر الفرعي (ICRGP) والاقتصادية باستخدام المؤشر (ICRGE) والمالية (ICRGF) والمركبة (ICRGC) ويخصص هذا المؤشر (50%) من الأهمية النسبية لمؤشر المخاطرة السياسية مقابل (25%) لمؤشر المخاطرة الاقتصادية ومثلها لمؤشر

المخاطرة المالية أي انه اعطى المخاطرة السياسية ضعف وزن المخاطرة الاقتصادية والمالية كل منهما على حده (Bekaert et al ,1997:25).الذي يخص بحثنا هو المخاطرة السياسية واهم عناصرها كالاتي (Midoun, 2014: 135)

٢-١-٥-١-٢ الاستقرار الحكومي

يشكل هذا العنصر أحد العناصر الجوهرية في قرار الاستثمار ، فالمستثمرون لن يجازفوا على المخاطرة برؤوس أموالهم في بيئة ينظر إليها على إنها غير مستقرة ، مدركين بذلك حجم المخاطرة التي قد تسبب لهم خسارة أموالهم المستثمرة. وعلى العكس فأن المستثمرين يشعرون في البيئة السياسية المستقرة مصدر طمأنينة وثقة لهم من حيث القوانين والأنظمة التي تخضع لها استثماراتهم (Busse and Hefeker,2005:1).وفضلا عن ذلك أن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاعتيالات وإعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي في قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية (Rugman and Hodgetts, 2000: 368) .و حدد لهذا العنصر وفق الدليل الدولي للمخاطرة القطرية (١٢) نقطة وهو مقياس مركب لعدد من المؤشرات الفرعية (مدى وحدة الحكومة ،القوة التشريعية ،الدعم الشعبي)

٢-١-٥-٢ الاجتماعية-الاقتصادية

يعبر هذا العنصر عن تقييم العمل في المجتمع لما يواجهه من تقلبات اقتصادية او انعدامها، التي من الممكن أن تعوق العمل الحكومي ، كذلك يعبر عن الاستقرار الاجتماعي لمختلف طبقات وفئات الشعب، ويتألف هذا المؤشر من مؤشرات فرعية وهي البطالة وثقة المستهلك والفقير (1 Hayakawa.et 2012:32).

٢-١-٥-٣ صورة الاستثمار

يعبر هذا المؤشر عن عدد من المؤشرات التي تتفرع من هذا المؤشر وهي سريان مفعول العقد (المصدر) ، وتحويل الأرباح ،والدفع المؤجل .أن التعليمات والإجراءات بشأن الاستثمارات الأجنبية من الممكن أن تؤثر في الاستثمار بشكل عام و يمكن نقود إلى إلغاء العقود أو عدم السماح بتحويل الأرباح أوعدم السماح بالدفع المؤجل وان صدور هكذا تعليمات تكون أما لأسباب سياسية أو أنها تنتج بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية (Simon 1982: 69)

٢-١-٥-٤ الصراع الداخلي

عنصر آخر من عناصر المخاطرة السياسية الجزئية الذي يتعرض إلى الاستقرار في داخل حدود الدولة ووجود أو عدم وجود صراع بين طبقات الشعب بقومياته وطوائفه وهو تقييم للإرهاب والعنف السياسي في البلد وماله من آثار فعلية أو محتملة على النظام السياسي (International Country Risk Guide) ^(١) ويتألف هذا المؤشر من مؤشرات فرعية هي الحرب الأهلية، والإرهاب /العنف السياسي والفوضى الأهلية (Linder and Santiso, 2002: 22) .

(١)الدليل الدولية للمخاطرة القطرية International Country Risk Guide يعمل الدليل على توفير بيانات تفصيلية شهرية لتقدير المخاطرة القطرية التي تتضمن المخاطرة السياسية والاقتصادية والمالية (2 Holi, et. al., 2005).

١- الحرب الأهلية: تعني الصراع بين جماعات معينة داخل حدود الدولة ، وتقود الحرب الأهلية الى تدمير الاقتصاد بشكل كامل ،وتدمير الاستثمار والموجودات الأجنبية ومنع وصول المواد الأولية للاستثمار ، فضلا عن إنها تمنع دخول استثمارات FDI إلى البلدان التي تحدث فيها تلك النزاعات وهذا بدوره يؤثر على التنمية الاقتصادية للبلد (Fouche, 2003:40).

٢- الإرهاب: إذ تعد الهجمات الإرهابية مثل التفجيرات والاختطاف صعب السيطرة عليها ويمكن أن يكون تأثيرها كبير في المجتمع المدني (Morrison, 2002: 188). ويمكن أن تكون العمليات الإرهابية ذات توجه سياسي سواء أكانت داخلية أو خارجية، فالتعامل مع المنظمة الإرهابية يشكل صعوبة كبيرة بسبب تعدد الشبكات الإرهابية عبر العالم ولكون أعمال الشركات MNCs تتحرك عبر العالم فإنها قد تصبح أهداف محتملة للإعمال الإرهابية. لاسيما إذا قامت المنظمات الإرهابية بأبتزاز الشركات MNCs للحصول على بعض المنافع (Czinkota and Ronkainen, 1998: 183) .

٣- الفوضى الأهلية: تكون نتيجة الرفض الجماهيري للحكم ومن صورها التظاهرات والعصيان المدني، وتؤثر هذه الإعمال على نشاط عمليات الشركات والاقتصاد بشكل خاص فضلا عن إلى تدمير موجودات المؤسسات (Nath, 2004: 6).

٢-١-٥ الصراع الخارجي

عنصر آخر من عناصر المخاطرة السياسية الكلية ، وهو مقياس مركب يتألف من عدد من المؤشرات الفرعية وهي الحرب War ، الصراعات عبر الحدود Cross-border Conflict ، ضغوط خارجية أجنبية Foreign Pressures . ويعني وجود صراع يهدد الحكومة مع محيطها الإقليمي أو الدول المجاورة لها ويشكل خطر سياسيا مباشرا على البلد (Hayakawa.al.2012:4). وقد يتخذ الصراع الخارجي عدد من الاشكال منها الضغوط الدبلوماسية ، وقف المعونات ، والقيود التجارية ، والنزاعات الإقليمية، والعقوبات السلبية .. الخ (International Country Risk Guide: 2014). فضلا عن الصراعات التي تؤثر في البلد بشكل مباشر أو غير مباشر فأنها ربما تؤدي إلى تعليق أعمال الشركات المتعددة الجنسيات أو أنها تجعل الحكومة تتخذ قرارات عكسية ضد الشركات متعددة الجنسية (MNCs) (Madura, 2000: 443).

٢-١-٥-٦ أفساد

تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد أنه استغلال الوظيفة من اجل المنفعة الخاصة أما البنك الدولي فيعرفه أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص (يونس ٢٠١٠:٢٤٥). ويحدث الفساد حين يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمناقصة عامة (الطائي، ٢٠١٠:١٦) . والفساد يمكن أن يؤثر بشدة في عمل الشركات المتعددة الجنسية إذ انه أما يسبب ارتفاع كلفة إجراء الأعمال أو يمكنه أن يسبب انخفاض الإيرادات (Madura,2008:446). والأنواع المختلفة من الفساد يمكن أن يحدث بين الشركات أو بين شركة معينة والحكومة) ،

وهناك عدد من الصيغ للفساد ما بين الشركات أو الشركات والحكومة قد تخسر الشركة إيراداتها بسبب إعطاء العقود الحكومية إلى شركات محلية وإعطاء الرشوة للموظفين الحكوميين (العامري ، 2013: 395

٢-١-٥-٧ التوترات العرقية

عنصر آخر من عناصر المخاطرة السياسية الكلية ، يقيم درجة التوتر داخل البلد International Country Risk (Guide: 2013). أن التوتر الديني ناتج من سيطرة على الحكم من جانب جماعة دينية واحدة تسعى إلى استبدال القانون المدني إلى قانون ديني وان تستبعد الأديان الأخرى وبذلك يقع المكونات الأخرى للمجتمع ، وينتج التوتر الديني أما لتقسيمات قومية أو لغوية أو عنصرية (Fouche, 2003: 39). وأن حدوث التوترات العرقية من شأنها أن تؤدي إلى زعزعة البيئة السياسية و تؤدي إلى ارتفاع نسبة المخاطرة السياسية في البلد وان حدوث توتر عرقي في بلد ما ، لا يقتصر تأثيره على البلد نفسه ، وإنما يمكن إن يمتد ليشمل الدول المجاورة لذلك البلد (Eiteman, et. al., 1998: 514).

٢-١-٥-٨ حساب الديمقراطية

أن مصطلح الديمقراطية يعني حكم الشعب أو حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه ، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم أيضا باسم الشعب والشعب باختياره يقوم بتتصيب حكامه (حوحو ، 2013: 320). والديمقراطية بمعناها الواسع تعبر عن المجتمع الحر الذي يحكم بالأغلبية وعن طريق نظام التصويت والتمثيل النيابي، إذ يضمن الحد الأعلى من الحقوق والحريات الفردية (المخادمي، 2007: 19). ويرتبط هذا المؤشر بشكل النظام السياسي إذ انه كلما كان النظام السياسي ديمقراطي ، ارتفعت المسألة الديمقراطية وانخفاض هذا المؤشر يؤدي إلى تكوين وضع غير مستقر للاستثمارات الأجنبية (Fouche, 2003: 3)

٢-٢ اساسيات مؤشر الارهاب

٢-٢-١ تعريف الإرهاب :

يأتي الإرهاب في اللغة العربية من الفعل (رهب، يرهب، رهبة) أي أخاف ،ورهبه أي خافه. والرهبة هي الخوف والفرع وهو راهب من الله اي خائف من عقابه ،وترهبه أي توعدده (المصري، ١٩٩٥: ١٣٧٤) كلمة الإرهاب بحد ذاتها ، كلمة مثيرة للجدل تنطوي على معنى عام يقصد منه إثارة الخوف أو التخويف حيثما أريد توظيفه. وعلى هذا الأساس بدت لكلمة الإرهاب معانٍ متعددة يعتمد تفسيرها على الانتماء الثقافي والديني والشخصي. ويعرفها بعضهم انها استراتيجية أو أسلوب تحاول عن طريقه جماعة منظمة أو حزب لفت الانتباه لأهدافها أو فرض التنازلات لأغراضها عن طريق الاستعمال المنظم للعنف (الحديثي، ٢٠٠٢: ١٦٢). ويعرفه آخر أنه استراتيجية عنف منظم ومتصل من خلال جملة من أعمال القتل والاعتقال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات وما شابه ذلك بقصد تحقيق أهداف سياسية

(بلال، ١٩٨٧:٦). ويوضح آخر انه تلك الاعمال التي تتميز بالتنوع الشديد التي تنطوي على مجالات النشاطات التقليدية للإرهاب تتمثل بالهجمات على الدبلوماسيين واختطاف الرهائن وبعض صور تبيض الأموال والاعتداء على السفن البحرية والطيران المدني إلى غير ذلك من الاعمال التي تصب في بودقة الإرهاب (سمبسون، ٢٠٠٣:٩٩). أن كلمة الإرهاب مشتقة من كلمة لاتينية و هي (ters) التي تعني الترهيب و الخوف و الفزع، وأن كلمة (Terreur) بمعنى الإرهاب قد ظهرت بعد حدوث الثورة الفرنسية و جاء تعريف Terreur في قاموس الأكاديمية الفرنسية لعام ١٦٩٤ أنه رعب، خوف شديد، اضطراب عنيف تحدثه في النفس صورة شر حاضر قريب و هذا التعريف تؤكد بعض القواميس الأوروبية القديمة مثل قاموس فورتيير (Furtiere) و قاموس ريشيلية (Richilet) (الزاملي، ٢٠٠٧:٧). أما معجم المصطلحات الفقهية والقانونية فيعرف الإرهاب إنه عمل تهديدي تخريبي يراد منه زرع الخوف والذعر في نفوس الأهالي، وخلق الاضطراب وزرع الفوضى، بهدف الوصول إلى غايات معينة، أما معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فيرى أن الإرهاب عبارة عن الطريقة التي تحاول بها جماعة منظمة أو حزب إن يحقق أهدافه عن طريق استخدام العنف (العزاوي ، ٢٠٠٦:٣٣).

٢-٢-٢ دوافع الإرهاب (أسبابه)

من الطبيعي إن تتنوع وتتعدد المسببات لظهور ظاهرة الإرهاب بأشكالها المختلفة، ونظرا لاتساع ظاهرة الإرهاب وما تفصح عنه من أساليب أخذت الأدبيات السياسية والاستراتيجية والاجتماعية والنفسية إلى دراستها ومعرفة مسبباتها وقبل اللجوء إلى معرفة المسببات لابد من تعريف الدافع عبارة عن حالة داخلية تثير وتحرك وتنشط توجه السلوك نحو الأهداف المرسومة له ومن ابرز الدوافع الإلتي : (الزبيدي، ٢٠٠٤:٣٩).

٢-٢-٢-١ الدوافع الاجتماعية:

هناك أمور كثير في الحياة الاجتماعية، كالثروة والمكانة الاجتماعي والسيادة والأمان والحرية، وحتى يجد الفرد انه غير قادر على تحقيقها ، تنتج عنه ردة فعل كالتنمر والغضب والعنف والإرهاب بصوره مختلفة (سرور، ٢٠٠٩:٢٨).

٢-٢-٢-٢ الدوافع السياسية :

تتمثل الدوافع في حالة من التناقض التي تحصل في مفاصل النظام السياسي والاجتماعي والثقافي وتشجعها غياب التضامن والتكامل الوطني داخل المجتمع، فضلاً عن انعدام العدالة أو وتميز قوى معينة في المجتمع وحرمان الآخرين من حقوقهم وعدم توافر الحقوق الأساس للإفراد (سبع، ٢٠١١:١٧٢).

٢-٢-٢-٣ الدوافع الإيديولوجية:

هذا النوع له صله بنوعية النظام هل هو رأسمالي أو اشتراكي. فقد يقوم الصراع بين مؤيدي كل من النظامين، ومحاولة كل فريق للوصول إلى السلطة لتطبيق النظام والإيديولوجية التي يؤمن بها. وقد يدخل هذا النوع من الإرهاب ضمن إطار

الحرب الإيديولوجية الأهلية، وهو من اشد أنواع الإرهاب لان كل فريق يسعى لتدمير الآخر واستبداله بنظام بحسب معتقداته وميوله السياسية والإيديولوجية (العزاوي، ٢٠٠٧: ٦٦).

٢-٢-٤ الدوافع العرقية والدينية:

إن التمييز العنصري بين المواطنين يدفعهم إلى التدمير والاستيلاء واللجوء إلى العنف يؤدي إلى وقوع أعمال إرهابية ذلك للتخلص من الظلم الذي لحقه بها والحصول على بعض المنافع ، وقد تعاني شريحة اجتماعية معينة من اضطهاد ديني فتلجأ إلى أعمال العنف ضد الدولة لي اخذ حقوقها (سويدان، ٢٠٠٥: ٨٠).

٢-٢-٥ الدوافع النفسية:

يرى بعضهم أن أعمال العنف هي وسيلة للتعبير عن الشعور بالإحباط من الأوضاع السائدة في المجتمع، ولاسيما إذا كانت تلك الأوضاع قد وصلت إلى نهاية مسدودة لا يمكن احتمالها أو السكوت عنها ،و نجد العديد عدد من الدوافع الفردية لممارسة الإرهاب فهي تعبر عن بعضهم بحثاً عن شعور بالقوة في حين أن الانتقام يمثل الدافع الأساس للبعض الآخر، و أن حب الشعور بالأهمية يمثل الدافع لدى الآخرين (الحياني، ٢٠٠٨: ١٥).

٢-٢-٦ الدوافع الاقتصادية:

الدوافع الاقتصادية لها دور مهم في توجيه سلوك الإرهاب ضد الأفراد والدولة ويكمن إن تشخص هذه الدوافع بتدهور الأوضاع الاقتصادية الدولية وهيمنة الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي، إذ فرضت العولمة نمطاً معيناً من الاقتصاد على شعوب العالم ومن ذلك اتفاقية التجارة العالمية التي انضمت إليها أغلبية دول العالم ضد إرادتها فضلاً عن شيوع ظاهرة الاستغلال الاقتصادي والتحكم بالموارد الطبيعية المتوفرة في دول العالم الثالث التي أصبحت تعاني من البطالة والتضخم ، وهذا الأمر خلق دافعاً نحو ممارسة الإرهاب وتوسيع نطاقه (الفتلاوي، ٢٠٠٣: ٣٧).

٢-٣ المعايير الدولية لقياس مؤشر الإرهاب :

٢-٣-١ نبذة عن مفهوم مؤشر الإرهاب

يقصد بمؤشر قياس الإرهاب تلك المؤشرات الكمية الإحصائية التي تدل على الظاهرة مباشرة، وغير مباشرة واتجاهاتها الحالية والمستقبلية، والمقصود باتجاهات الظاهرة تلك التغييرات التي تطال متغيرات الأنواع، الأعداد، عنف الهجمات الإرهابية، مواقف الجماعات الإرهابية، وغيرها من المتغيرات وتفيد عملية تعريف هذه الاتجاهات والنظر إليها على أنها مؤشرات للنشاطات الإرهابية في تزويد صنّاع القرار بالمعلومات والخطط والإستراتيجيات ومساعدتهم في كثير من المجالات، ومن أهمها: ترشيد مصادر مكافحة الإرهاب، والقيام بعمليات وقائية ضد الإرهابيين، والحيلولة دون تنفيذ عمليات إرهابية، وإلقاء الضوء على أماكن نجاح عمليات مكافحة الإرهاب أو إخفاقها.

Global Terrorism Index 4:2011). و أنها مؤشرات تعتمد على المعلومات المتعلقة بالإطراف الفاعلة من غير الدول بالجماعات والشبكات الإرهابية أكثر من محاولة دراسة ارهاب الذي تمارسه الدول (44) : (Kosmldou&et.al,2008).

٢-٣-٢ المعايير الدولية لقياس مؤشر الإرهاب :

١-٢-٣-٢ نبذة عن مفهوم مؤشر الإرهاب

المؤشرات أداة قياس إحصائية رقمية (كمية) أو نوعية، تحوّل بموجبها الوحدات المقاسة للأحداث والظواهر الطبيعية والإنسانية إلى وحدات وأرقام، يقصد بمؤشر قياس الإرهاب تلك المؤشرات الكمية الإحصائية التي تدل على الظاهرة مباشرة، وغير مباشرة واتجاهاتها الحالية والمستقبلية، والمقصود باتجاهات الظاهرة تلك التغييرات التي تطال متغيرات الأنواع، الأعداد، عنف الهجمات الإرهابية، مواقف الجماعات الإرهابية، وغيرها من المتغيرات عبر المكان و الزمن، وتقيد عملية تعريف هذه الاتجاهات والنظر إليها على أنها مؤشرات للنشاطات الإرهابية في تزويد صنّاع القرار بالمعلومات والخطط والإستراتيجيات ومساعدتهم في كثير من المجالات، ومن أهمها: ترشيد مصادر مكافحة الإرهاب، والقيام بعمليات وقائية ضد الإرهابيين، والحيلولة دون تنفيذ عمليات إرهابية، وإلقاء الضوء على أماكن نجاح عمليات مكافحة الإرهاب أو إخفاقها. (Global Terrorism Index 4:2011). و أنها مؤشرات تعتمد على المعلومات المتعلقة بالإطراف الفاعلة من غير الدول بالجماعات والشبكات الإرهابية أكثر من محاولة دراسة ارهاب الذي تمارسه الدول (٤٤) : (Kosmldou&et.al,2008). على الرغم من ان هناك صعوبات وإشكالية في تحديد مؤشرات الإرهاب، لا يمنع من وجود عدد من النماذج المختلفة لدراسة ظاهرتة، واتجاهاته الحالية والمستقبلية، ولعلّ أول ما يلاحظ على هذه النماذج هو أن غالبيتها نماذج أمريكية، وتتبع في معظمها لمؤسسات ومراكز أبحاث خاصة غير ربحية، لكنها معروفة بقرتها وعلاقتها المتينة بدوائر صناعة القرار الأمريكي ، فهناك مؤشرات تشرف عليها وزارة الخارجية الأمريكية، والتي تعدّ أهم النماذج الموجودة وأقدمها، وأكثرها استخداماً من الباحثين، إضافة إلى بعض المؤشرات الأكاديمية البحثية التي طوّرها بعض الباحثين في بعض الجامعات الأمريكية بالتعاون مع جهات مانحة وداعمة لدراسة الظاهرة واتجاهاتها وعلاقتها بالظواهر الأخرى، وبخاصة العولمة، ولعل أشهرها مؤشرات "قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (Global Terrorism Database GTD)، ومؤشرات مؤسسة "بنكرتون" لخدمة المخابرات العالمية (PGIS) التابعة لجامعة ميرلاند-أميركا، ومؤشرات الإرهاب الدوليّ كمساهم في الحوادث الإرهابية والمعروف اختصاراً بـ"ITERATE"، ومؤشرات مؤسسة "راند" والمعهد الوطني الأمريكي لمنع الإرهاب RAND-MIPT. وهناك مؤشر مهم موجود الآن يبدو من أكثر المؤشرات شمولاً، ويقيس الإرهاب واتجاهاته منذ عام ٢٠٠٠م، ويغطي ١٦٢ دولة في العالم، وهو يعتمد على البيانات الخام المتوفرة في المؤشرات الأمريكية ، وأهمها "قاعدة بيانات الإرهاب العالمي"، ومؤشرات طورتها "جامعة ميرلاند لمصلحة مؤسسة بنكرتون Global Terrorism Database (GTD)"؛ ألا وهو "مؤشر الإرهاب العالمي" (Global Terrorism Index)، ويصدره "معهد الاقتصاد والسلام"؛ وهو مركز دراسات مستقل له مكاتب في نيويورك وسدني ومكسيكو(الشرقات، ٢٠١٥:٦). وتم الاعتماد على هذا المؤشر واستخدم مؤشراتته في الدراسة .

٢-٣-٢-٢ طبيعة مؤشر الإرهاب العالمي:

يصنف هذا المؤشر الدول بحسب نسبة النشاط الإرهابي فيها، ويستخدم هذا المؤشر لبناء صورة واضحة لتأثير الإرهاب في مدى ١٠ اعوام في بلد ما، مما يوضح الاتجاهات ويوفر سلسلة بيانات ليتم تحليلها من قبل الباحثين وصناع القرار يصدر هذا المؤشر في تقرير كل عام صادر عن معهد الاقتصاد والسلام العالمي مؤسسة عالمية بحثية غير ربحية لها فروع في سيدني ونيويورك (Global Terrorism Index 35:2015). فضلاً عن ذلك رتب مؤشر الإرهاب الدول من حيث حجم انخراطها في العمليات الإرهابية ومدى تعرضها للاعتداءات. وصنّف المؤشر، دول الشرق الأوسط وفق تأثير الأنشطة الإرهابية عليها. فاحتل العراق المركز الأول عبر إحصائه عشرة نقاط من أصل عشرة (Global Terrorism Index 4:2012). ولهذا المؤشر معايير وآلية احتسابه إذ يتم قياس المؤشر بدرجة من (١٠) و أن درجة ١٠ تعني أن الدولة أكثر تعرضاً للإرهاب بينما درجة صفر تعني أنها أقل عرضة للإرهاب . بالاعتماد على عدد من العوامل هي إجمالي عدد الحوادث الإرهابية في عام معين، إجمالي عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في عام معين، إجمالي عدد الإصابات الناتجة عن الإرهاب في عام معين، المستوى التقريبي للاضرار في الممتلكات الكلي من الحوادث الإرهابية في عام معين . (Global Terrorism Index 35:2010). وهناك تصنيفات لمؤشر الإرهاب العالمي إذ يقسم الدول ١٢٦ دولة الى مستويات اربعة مختلفة ، دول ذات مستوى عال ، دول ذات مستوى متوسط ،دول ذات مستوى منخفض ،دول ذات مستوى جدا واطى (Global Terrorism Index:2014)

٢-٣-٣ مفهوم مؤشرات التداول في سوق العراق للاوراق المالية

يقصد بالتداول بمعناه البسيط في السوق المالية بأنه بيع الأوراق المالية وشرائها بعد إدراجها في السوق المالية سواء كانت منظمة أو غير منظمة (عبد الجواد، ٤٤: ٢٠٠٦). ولأسواق الأوراق المالية مجموعة من المؤشرات (Indicators) التي تعبر عنها وتعكس أداءها في الوقت نفسه. وتعد هذه المؤشرات إحدى أهم الوسائل التي يسترشد بها المستثمرون في أسواق المال المحلية والدولية، لتوقيت قراراتهم الاستثمارية وتنفيذها. كذلك تستخدم هذه المؤشرات على نحو متزايد في تقييم أداء سوق الأوراق المالية، ومعرفة اتجاهات الأداء فيها ومقارنته بأداء غيرها من الأسواق المالية، فضلاً عن المعلومات التي توفرها هذه المؤشرات، والتي تستخدم في قياس مدى تحقيق السوق لأهدافها. ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تعبر عن درجة تقدم السوق المالية ونضوجها هي:-

١- مؤشر القيمة السوقية

يقصد بالقيمة السوقية أو رسملة السوق (Capitalization): مجموع الأسهم المدرجة في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية المدة، أو إنها تمثل قيمة أسهم الشركات المدرجة في السوق وفقاً لأسعار سوق الأوراق المالية (العاني، ٧٥: ٢٠٠٢). وتقاس القيمة السوقية عن طريق قسمة قيمة الأوراق المالية المدرجة في السوق على الناتج المحلي الإجمالي (الفينش، ٢٨٥: ٢٠٠٠). ويستخدم مؤشر القيمة السوقية في قياس الحجم الكلي للسوق والذي يعد بدوره مقياساً مناسباً لقدرة الدولة على تحريك رأس المال وتنويع المخاطر على المستوى الكلي. كذلك ويستخدم هذا المؤشر من لدن العديد من المراقبين للأسواق المالية، بوصفه مؤشراً لتطور نشاط السوق، فكلما ارتفعت القيمة السوقية دل ذلك على ارتفاع النشاط

الاقتصادي، سواء من حيث زيادة عدد الأسهم المدرجة في السوق أو زيادة عدد الشركات المدرجة فيها، أو من حيث ارتفاع أسعار السوق الذي قد يكون انعكاساً لاتساع حجم المعاملات المالية في السوق، أو كليهما معاً (العاني، ٢٠٠٢: ٧٥). تتبّع عدد من البلدان بارتفاع معدلات القيمة السوقية لأسواقها المالية، كجنوب إفريقيا وهونغ كونغ وماليزيا واليابان، إذ تجاوزت تلك النسبة، كمتوسط سنوي (١٠٠%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة (١٩٨٦-١٩٩٣) (اندرأوس، ٢٠٠٥: ٨٨).

٢- مؤشر حجم التداول

يمثل حجم التداول قيمة الاسهم التي تتداول في قاعة السوق بمختلف الاسعار خلال مدة معينة ويعد من المؤشرات التي تعطي تلميحات مهمة عن قوة السوق واحتمالات صعوده او هبوطه في المستقبل (شندي، ٢٠١٣: ١٦٧). يشير حجم التداول الموجود في الاسواق المالية الى مؤشرات مهمة تفيد المستثمرين منها مدى تطور البورصة مدى تمويل الاقتصاد، اما كيفية تحديد هذه المؤشر فيمكن تحديده إما عن طريق معدل القيمة السوقية نسبة إلى الناتج المحلي الخام او يمكن القول حجم السوق قياساً بمعدل رسملة البورصة أو بعدد الشركات المدرجة في البورصة. من خلال مقارنة القيمة السوقية للأسهم المقيدة في البورصة نسبةً إلى الناتج المحلي الخام توفر مؤشر لقياس مدى تأثر الاقتصاد بالتمويل عن طريق أسواق رأس المال. حيث ان هذا المؤشر في نهاية السبعينات لم تتجاوز نسبته الواحد بالمائة لدى العديد من الدول، الا أن هذا المؤشر شهد تغيراً ملحوظاً نهاية القرن العشرين بين الدول حيث تراوحت هذه النسبة الضعفين من الناتج المحلي الخام لبعض الدول مثل هونج كونج، ماليزيا وسنغافورة، اما في اميركا واليابان قاربت هذه النسبة الواحد . تم تفسير وتحليل هذا التباين و الاختلاف نتيجة لدرجة اعتماد القطاع المالي على البنوك أو على أسواق الأوراق المالية في تمويل العمليات الاقتصادية. ان هذا المعيار لم يأخذ بعين الاعتبار الاسهم التي يجري تداولها خارج البورصة ولم تدرج في البورصة وقد اعتبر هذا المعيار مقصر في عكس الحقائق كون ان هذه التداولات خارجة عن احتسابه تعتبر ذات دور مهم ومؤثر في الاقتصاد (مباركي، ٢٠٠٥: ٦).

٣- مؤشر معدل الدوران Turnover Ratio (%)

يشير مؤشر معدل دوران السهم إلى القيمة الكلية للمعاملات في سوق الأوراق المالية مقسوماً على القيمة السوقية، ويستخدم هذا المؤشر في الغالب مقياساً لانخفاض تكلفة المعاملات (محمد، ٢٠٠٤: ٦٥). كذلك يكمل هذا المؤشر مؤشر القيمة السوقية في توضيح درجة نشاط السوق، إذ من الممكن أن يكون هنالك سوق كبيرة ولكنها غير نشطة، إذا كانت رسملتها السوقية (قيمتها السوقية) كبيرة ولكن معدل الدوران فيها منخفض (الشبلي، ٢٠٠٢: ١١٥). من جانب آخر فان معدل دوران السهم يكمل مؤشر حجم التداول، ففي الوقت الذي يوضح فيه مؤشر حجم التداول حجم المعاملات في سوق الأوراق المالية بالنسبة إلى حجم الاقتصاد الوطني، فان معدل الدوران يقيس حجم المعاملات بالنسبة إلى حجم السوق.

فالسوق الصغيرة التي تتميز بارتفاع درجة السيولة، ينخفض فيها حجم التداول بينما يرتفع فيها معدل دوران السهم فمثلاً البرازيل تتميز بانخفاض حجم التداول وارتفاع معدل دوران السهم، إذ يبلغ المتوسط السنوي لهذين المؤشرين في البرازيل خلال المدة (١٩٨٦-١٩٩٣) حوالي (٥%) و(٤٨%) وعلى التوالي (العاني، ٢٠٠٢: ٦٠).

٤- مؤشر عدد الشركات

يقصد بهذا المؤشر عدد الشركات المدرجة في السوق المالية، التي يتم تداول أوراقها المالية في السوق المنظمة (البورصة). ويمكن استخدام مؤشر عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية بوصفه مؤشر إضافياً للدلالة على حجم السوق.

وغالباً ما تشير الزيادة في عدد الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية إلى تطور السوق المالية في البلد المعني وغالباً ما تشير الزيادة في عدد الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية إلى تطور السوق المالية في البلد المعني غيران هذا المؤشر يفقد أي دلالة إذ لم يصاحبه استخدام مؤشر القيمة السوقية، فقد يكون عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية كبيراً ولكن إجمالي القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات صغيراً (اندراس، ٢٠٠٥:٩٣)

٥- مؤشر عدد الجلسات:

يعبر مؤشر عدد الجلسات عن عدد الأيام التي تم فيها التداول بالأسهم للشركات المسجلة في السوق المالي في السنة، وهذا المؤشر يعكس مدى كفاءة نشاط سوق الأوراق المالية مما يعني ان زيادة عدد ايام التداول في السنة مؤشر ايجابيا للسوق (الاسدي، 2015:130)،

٦- مؤشر عدد الصفقات:

يعبر مؤشر عدد الصفقات عن عدد الصفقات الاجمالية التي جرت عن طريق عام من التداول في اسهم الشركات المدرجة في السوق وهو يعكس اتجاه السوق ومدى كفاءة نشاطه. لذلك كلما زادت عدد الصفقات كان ذلك دليل ايجابي عن صورة السوق المالي (الاسدي، 2015:135).

وسوف تعتمد في هذا البحث المؤشرات (عدد الجلسات ، وعدد الصفقات ، وحجم التداول ، والقيمة المتداولة) والتي تعد من اكثر النسب أهمية واستخداما في الأسواق المالية إذ عادة ما تنتشرها هذه الأسواق في إصداراتها المالية ، وكذلك إمكانية تحليل هذه المؤشرات في الشركات العراقية وكذلك امكانية ربطها مع مؤشرات العمليات الارهابية (عدد القتلى ، وعدد الجرحى، وعدد العمليات الارهابية ، وحجم الخسائر المادية).

ثالثا : الجانب التطبيقي للبحث :**٣-١ تحليل العلاقة بين مؤشر الخسائر المادية للإرهاب ومؤشرات التداول لعينة البحث في سوق العراق للأوراق المالية**

سعى هذا المطالب الى تحليل العلاقة بين مؤشر الخسائر المادية ومؤشرات السوق التي تعد المتغير تابع للبحث ومؤشرات السوق تتضمن (مؤشر عدد الجلسات ومؤشر عدد الصفقات ومؤشر حجم التداول ومؤشر القيمة المتداولة) ، سوف يتم مقارنة متوسط مؤشر الخسائر المادية مع كل مؤشر من مؤشرات السوق لبيان حجم العلاقة بين كلا المؤشرات .

جدول (١)

مؤشرات سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2010-2015)

مؤشرات السوق								
السنة	مؤشر عدد الجلسات	مؤشر عدد الصفقات	مؤشر حجم التداول	مؤشر القيمة السوقية				
2010	1434	15674	106,088,130,800	164,887,389,545	6.6%	8.8%	14.1%	6.4%
2011	1308	47216	178,860,266,746	274,441,115,043	11.1%	14.6%	12.9%	19.2%
2012	1861	47831	289,855,137,315	369,383,293,907	18.0%	19.6%	18.3%	19.5%
2013	1868	52561	432,667,290,094	546,737,998,070	26.9%	29.0%	18.4%	21.4%
2014	1862	42523	328,953,335,143	353,900,335,770	20.4%	18.8%	18.3%	17.3%
2015	1828	40075	272,660,222,141	173,691,214,249	16.9%	9.2%	18.0%	16.3%

المصدر: من أعداد الباحثين باستخدام برنامج الاكسيل

جدول (٢)

المؤشر الفرعي لمؤشر عدد القتلى لمؤشر الارهاب للمدة (2010-2015)

السنة	حجم الخسائر المادية - ترليون دينار	نسبة التغير
2010	0.891290272	6.9%
2011	0.888295776	6.9%
2012	0.988611384	7.6%
2013	2.107055548	16.3%
2014	4.313998919	33.4%
2015	3.743547478	28.9%

source :Iraq Body Count (IBC) <https://www.iraqbodycount.org/database>

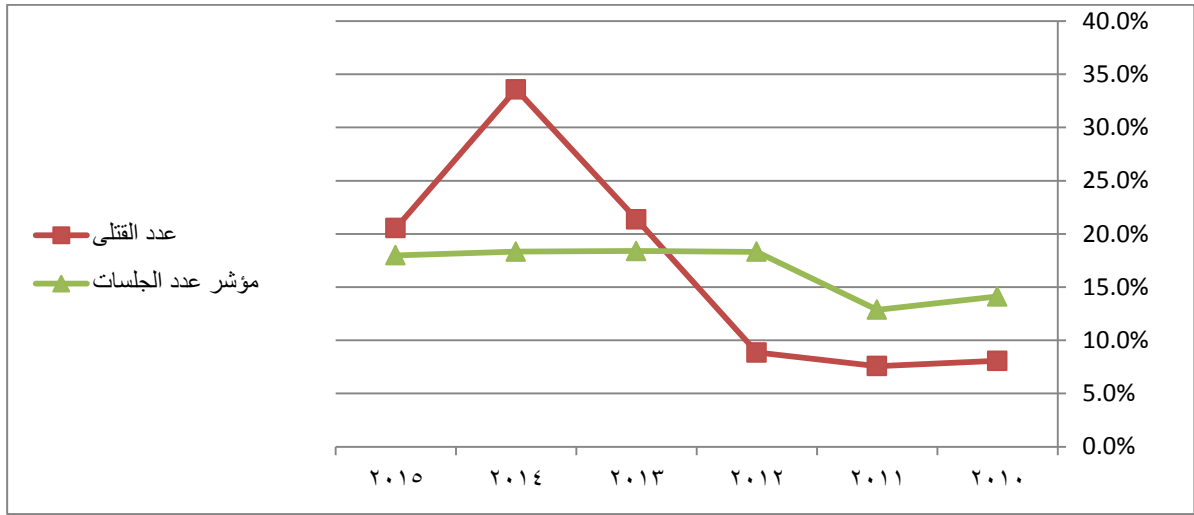
اداء مؤشرات التداول وفقا لمؤشر عدد القتلى :

ان مؤشر عدد القتلى يشير الى اعداد القتلى الناجمة عن الإرهاب في سنة معينة، ويرتبط هذا المؤشر الى حد كبير بالاستقرار السياسي والامني في البلد فكلما كان هناك استقرار امني في لبلد بعيدا عن الارهاب والحروب فان عدد القتلى

يقف والعكس صحيح ، ان هذا المؤشر يؤثر بشكل كبير على نشاط السوق ، فكلما زادت عدد القتلى انعكس سلبيا على مؤشرات التداول في سوق الاوراق المالية ، فعن طريق ملاحظة الجدول (١) يظهر ان مؤشر اعداد القتلى كان بنسب متدنية للسنوات (٢٠١٠ - ٢٠١٣) بمقارنة مع السنوات 2014, 2015 اذ بلغت نسبة اعداد القتلى إلى إجمالي سنوات الدراسة (8.1% ، 7.6% ، 8.9%) على الترتيب وانعكس الامر ايجابيا على مؤشرات التداول السوق ويعود ذلك الى الاستقرار الامني النسبي الذي شهده العراق خلال تلك الفترة وانشغال المتطرفين بحرب سوريا انذاك . وبسبب تممد تنظيم داعش في سوريا وسيطرته على بعض المناطق والخلافات السياسية التي شهدها البلد في سنة 2013 التي ادت الى ارتفاع عدد القتلى عام ٢٠١٣ بنسبة (٢١.٤%) ، اما عام ٢٠١٤ حيث نجد ارتفاع كبير في اعداد القتلى اذ أن ٦ حزيران ٢٠١٤ شهد العدوان الإرهابي على العراق والاستيلاء على الموصل وبعض المحافظات الغربية الاخرى من العراق على يد تنظيم داعش الإرهابي وهذا يعلل نسبة ارتفاع عدد القتلى بنسبة 33.6% بالمقارنة مع السنوات الدراسة الأخرى الامر الذي انعكس سلبيا على مؤشرات التداول في سوق العراق للاوراق المالية وهذا واضح في الاشكال (١ و ٢ و ٣ و ٤) ادناه . وسيتم مقارنة متوسط اعداد القتلى مع مؤشرات السوق (عدد الجلسات ، وعدد الصفقات، وحجم التداول ، والقيمة المتداولة) وذلك لبيان حجم العلاقة بين كلا المؤشرات وكما يأتي :

١- مؤشر عدد القتلى مع مؤشر عدد الجلسات

نلاحظ من الجدول (١) أن مؤشر عدد الجلسات بلغ عام 2010 بواقع (1434) جلسة بما يعادل نسبة (14.1%) إلى إجمالي سنوات مدة البحث الا انه تراجع في عام 2011 بواقع (1308) جلسة فقط ما يعادل نسبة (12.9%) بسبب التقلبات الاقتصادية انذاك ، في حين شهد ارتفاعا ملحوظا عامي 2012 و 2013 بواقع (1861) و (1868) جلسة ليحقق نسبة (18.3%) و (18.4%) على التوالي. الا انه لم يشهد ارتفاع اخر اذ بلغ عدد الجلسات لعامي 2014 و 2015 (1862) و (1828) جلسة ليحقق تراجع بنسبة (18.3%) و (18.0%) على التوالي، ومن ضمن الأسباب التي تعلل تراجع عدد الجلسات سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدة مدن عراقية وإرباك الأوضاع الامنية على مستوى البلد ، وكما موضح في الشكل (١)

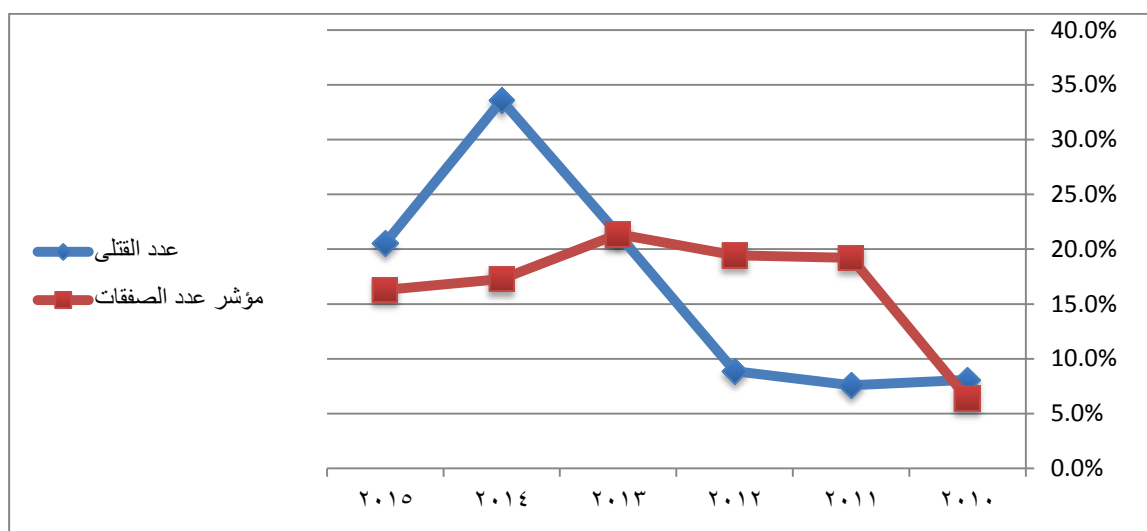


شكل (١) السلسلة الزمنية لبيان حركة اتجاه مؤشر عدد القتلى مع مؤشر عدد الجلسات

يوضح ان مؤشر عدد الجلسات بقي محافظ على مستواه على الرغم من الارتفاع بعدد القتلى للسنوات (٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٣) الا انه لم يشهد تحسن كبير بعد دخول تنظيم داعش مما يدل على ان ارتفاع عدد القتلى لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ مدة دخول داعش للعراق ساهمت بشكل او بأخر من ركود عدد جلسات سوق العراق للأوراق المالية.

٢- مؤشر عدد القتلى مع مؤشر عدد الصفقات

نلاحظ من الجدول (١) أن مؤشر عدد الصفقات بلغ عام 2010 بواقع (15674) جلسة بما يعادل نسبة (6.4%) إلى إجمالي سنوات الدراسة، إلا انه تراجع في عام 2011 بواقع (47216) جلسة فقط ما يعادل نسبة (19.2%)، في حين شهد ارتفاعا ملحوظ عامي 2012 و 2013 بواقع (47831) و (52561) جلسة ليحقق نسبة (19.5%) و (21.4%) على الترتيب. الا انه لم يشهد ارتفاع اخر اذ بلغ عدد الجلسات لعامي 2014 و 2015 (42523) و (40075) جلسة ليحقق نسبة (20.4%) و (16.9%) على التوالي، ومن ضمن الأسباب التي تعطل تراجع عدد الصفقات الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية وخصوصا في سنة 2014 و 2015 سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الموصل وعلى عدة مدن عراقية وإرباك الأوضاع الامنية على مستوى البلد، وكما موضح في الشكل أدناه.

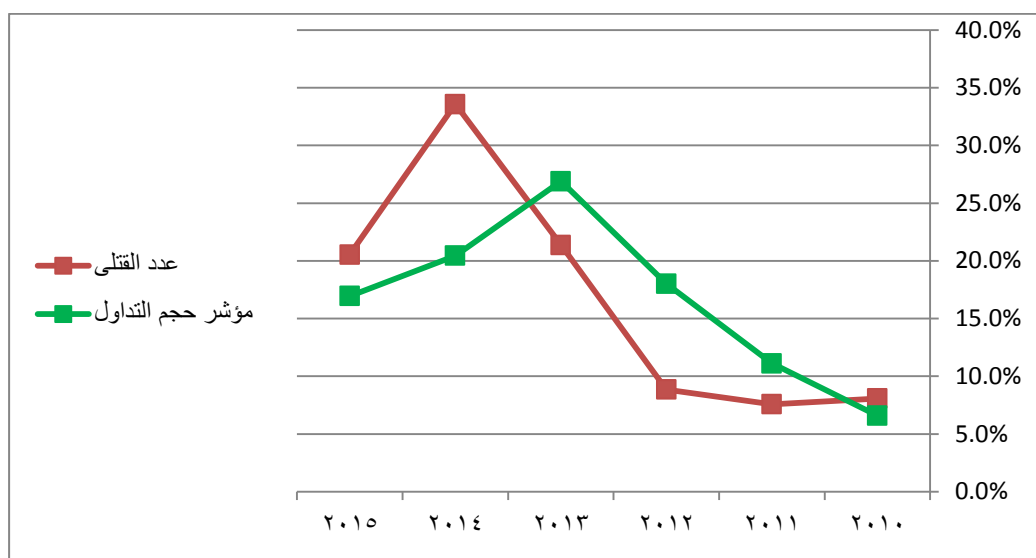


الشكل يبين (٢) السلسلة الزمنية لبيان حركة اتجاه مؤشر عدد القتلى مع مؤشر عدد الصفقات

عن طريق الرسم البياني والتحليل باستخدام النسب لمعدل التغير في مؤشر عدد القتلى ومؤشر عدد الصفقات للسنوات 2010-2013 نلاحظ التذبذب الواضح في عدد الصفقات بين الانخفاض والارتفاع، إذ يلاحظ انه في عام 2014 و2015 شكل انخفاض بنسبة بشكل 17.3%، 16.3% على التوالي .

٣- مؤشر عدد القتلى مع مؤشر حجم التداول

نلاحظ من الجدول (١) أن مؤشر عدد التداول بلغ عام 2010 بواقع (106,088,130,800) سهم بما يعادل نسبة (6.6%) إلى إجمالي سنوات مدة البحث ، وتشير البيانات الى ان عدد في عام 2011 ليسجل (178,860,266,746) جلسة فقط مايعادل نسبة (11.1%)، في حين شهد ارتفاعا ملحوظ عامي 2012 و 2013 بواقع (289,855,137,315) و (432,667,290,094) سهم ليحقق نسبة (18.0%) و (26.9%) على الترتيب وكان ذلك قبل دخول داعش للعراق الا انه اخذ بالانخفاض وبشكل كبير اذ بلغ عدد الجلسات لعامي 2014 و 2015 (328,953,335,143) و (272,660,222,141) جلسة ليحقق نسبة تغير (20.4%) و (16.9%) على التوالي، ونجد ان ان هناك تفاوت في الحركة بين متغيرين وسبب في هذا التارجح بين الصعود والهبوط تبعاً للظروف الاقتصادية والتقلبات الامنية في البلد وسيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المدن خلال مدة البحث

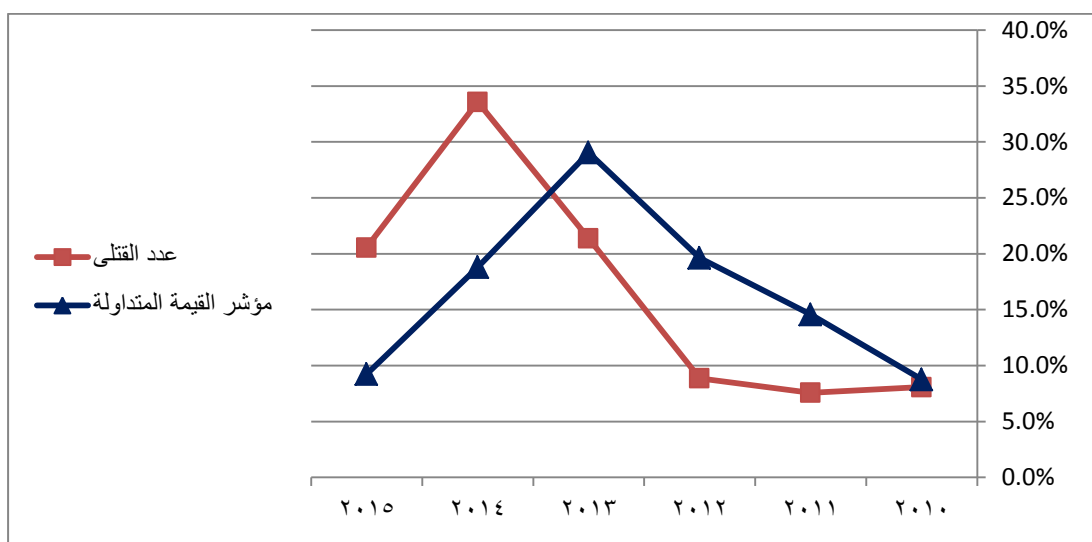


الشكل (٣) السلسلة الزمنية لبيان حركة اتجاه مؤشر عدد القتلى مع مؤشر حجم التداول

عن طريق الرسم البياني والتحليل باستخدام النسب لمعدل التغير في مؤشر عدد القتلى ومؤشر التداول للسنوات 2015-2010 نلاحظ التذبذب الواضح في حجم التداول بين الانخفاض والارتفاع، إذ يلاحظ انه في عام 2014 و2015 شكل انخفاض بنسبة (20.4%) و (16.9%) على التوالي .

٣- مؤشر عدد القتلى مع مؤشر القيمة السوقية

نلاحظ من الجدول (١) أن مؤشر القيمة المتداولة بلغت عام 2010 بواقع (164,887,389,545) سهم بما يعادل نسبة (8.8 %) إلى إجمالي سنوات الدراسة إلا انه ارتفع قليلا في عام 2011 ليسجل (274,441,115,043) جلسة فقط ما يعادل نسبة (14.6%)، في حين شهد ارتفاعا ملحوظ عامي 2012 و 2013 بواقع (369,383,293,907) سهم و (546,737,998,070) سهم ليحقق نسبة (19.6%) و (29.0%) على التوالي. إلا انه لم يشهد ارتفاع آخر إذ بلغ عدد الجلسات لعامي 2014 و 2015 (353,900,335,770) سهم و (173,691,214,249) سهم ليحقق نسبة (18.8%) و (9.2%) على الترتيب، ومن ضمن الأسباب التي تعطل تراجع القيمة المتداولة هو ارتفاع عدد القتلى بسبب سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على عدة مدن عراقية وإرباك الأوضاع الأمنية على مستوى البلد الأمر الذي انعكس سلبيا على مؤشر القيمة المتداولة، وكما موضح في الشكل أدناه.



الشكل (٤) السلسلة الزمنية لبيان حركة اتجاه مؤشر عدد القتلى مع مؤشر القيمة السوقية

عن طريق الرسم البياني والتحليل باستخدام النسب لمعدل التغير في مؤشر عدد القتلى ومؤشر التداول للسنوات 2015-2010 نلاحظ التذبذب الواضح في حجم التداول بين الانخفاض والارتفاع، إذ يلاحظ انه في عام 2014 و2015 شكل انخفاض بنسبة (18.8%) و (9.2%) على الترتيب.

يتضح من خلال تحليل بيانات مؤشرات الارهاب بمؤشرات سوق الاوراق المالية ان اكثر المؤشرات المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية تائرا بدخول تنظيم داعش الارهابي داعش للعراق هو مؤشر حجم التداول ومن ثم القيمة المتداولة ومن ثم عدد الصفقات اما بالنسبة لمؤشر عدد الجلسات كان تائير بمؤشر الارهاب اقل ويعود سبب ان سوق يعقد جلساته حتى لو تم حضور عدد ضيل من المستثمرين ويتوقف عن انعقاد جلساته فقط في الايام العطل الرسمية لذلك نجد تائير مؤشر عدد الجلسات قليلا مقارنة ببقية مؤشرات التداول .

٢ تحليل واختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث

ينصب هذا المطلب على قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة التي تضمنتها الفرضية الاولى، وقد استخدمت الباحثان لهذا الغرض معامل الارتباط الخطي لـ (person)، بعد ذلك تم اختبار معنوية معاملات الارتباط باستخدام اختبار (t). ومن أجل إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة الفرضية الرئيسية الاولى من عدمه والتي مفادها (هل توجد علاقة ارتباط واثر بين مؤشر عدد القتلى ومؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية ، لذا لايد من اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، وعلى النحو الآتي

١- اختبار الفرضية الفرعية الأولى

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر عدد القتلى ومؤشرات التداول السوق

فرضية الوجود (H_1): توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين مؤشر عدد القتلى ومؤشرات التداول

من أجل قبول الفرضية الفرعية أعلاه من عدمه تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (3)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية لعلاقة الارتباط بين مؤشر الخسائر المادية ومؤشرات السوق المتمثلة (عدد الجلسات ، عدد الصفقات ،حجم التداول ،القيمة السوقية)

جدول (٣)

نتائج علاقات الارتباط بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشرات السوق

قيمة (t) الجدولية	قيمة (t) المحسوبة	عدد القتلى X	
1.94	-7.42	-0.819	معامل ارتباط Y1
1.94	-9.261	-0.714	معامل ارتباط Y2
1.94	-8.245	-0.845	معامل ارتباط Y3
1.94	11.959	-0.894	معامل ارتباط Y4
1.94			معامل ارتباط Y
درجة الثقة ٩٥%	توجد علاقة ارتباط سالبة وذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%		نوع العلاقة
	ولجميع المؤشرات		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج E-views.

أ. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط البسيط بين عدد القتلى (X) ومؤشر عدد الجلسات (Y₁) بلغت (7.42) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.94) عند مستوى معنوية (5%)، وبمعامل ارتباط بلغ (-0.819)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين عدد القتلى (X) ومؤشر عدد الجلسات (Y₁)، وتُعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن مؤشر عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في عدد الجلسات.

ب. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط البسيط بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشر عدد الصفقات (Y₂) بلغت (-9.261) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.94) عند مستوى معنوية (5%)، وبمعامل ارتباط بلغ (-0.714) مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشر عدد الصفقات (Y₂)،

وتُعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن مؤشر عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في عدد الصفقات.

ج. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط البسيط بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشر عدد حجم التداول (Y3) بلغت (-8.245) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.94) عند مستوى معنوية (5%)، وبمعامل ارتباط بلغ (-8.245) مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشر عدد حجم التداول (Y3)، وتُعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن ازدياد مؤشر عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في حجم التداول.

د. بلغت قيمة (t) المحسوبة لعلاقة الارتباط البسيط بين مؤشر حجم الخسائر المادية (X) ومؤشر القيمة السوقية (Y4) بلغت (11.959) وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.94) عند مستوى معنوية (5%)، وبمعامل ارتباط بلغ (-0.894) مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشر القيمة السوقية (Y4)، وتُعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في القيمة السوقية.

٣-٣ قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

تم اختبار الفرضية الثانية بالاعتماد على تحليل الانحدار البسيط (Regression liner Analysis) فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل للتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد. إذ تم تحديد معادلة الانحدار بطريقة المربعات الصغرى المقيدة كون بعض قيم a الثابت في معادلة الانحدار غير المقيدة ظهرت سالبة وهذا لا يتوافق مع المنطق الاقتصادي، وتكتب معادلة الانحدار المقيدة كالآتي:

$$\text{Min } A = \sum (y - a - bx)^2$$

$$\text{S.T, } a > 0$$

وبهدف إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة الفرضية من عدمه التي مفادها (هل توجد علاقة اثر بين مؤشر حجم الخسائر المادية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية) والتي تتفرع منها فرضيتين على النحو الاتي

٢- اختبار الفرضية الثانية

فرضية العدم (H_0): لا توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر عدد القتلى ومؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

فرضية الوجود (H_1): توجد علاقة اثر ذات دلالة احصائية بين مؤشر عدد القتلى ومؤشرات

ومن اجل قبول الفرضية من عدمه ، تم اختبار معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط، باستخدام اختبار (F)، للتعرف على معنوية الإنموذج لغرض تحديد مدى تأثير عدد القتلى (X) ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية (Y) والمتمثلة بـ [عدد الجلسات (Y₁)، عدد الصفقات (Y₂)، حجم التداول (Y₃)، القيمة السوقية المتداولة (Y₄)]. ويشير الجدول (٤)، إلى تقدير إنموذج الانحدار الخطي البسيط، لغرض قياس تأثير مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية

جدول (٦)

قياس اثر مؤشر عدد القتلى (X) في مؤشرات التداول في سوق العراق للأوراق المالية

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		المتغير المعتمد Y ₁ المتغير المستقل X
		الجدولية (%5)	المحسوبة	
	0.49	6.16	8.240	مؤشرات الارهاب X
-0.70				مؤشر عدد الجلسات (Y ₁)
-1.029				مؤشر عدد الصفقات (Y ₂)
-1.39				مؤشر حجم التداول (Y ₃)
-0.649				مؤشر القيمة المتداولة (Y ₄)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج E-views.

عن طريق الجدول (٤) الذي يوضح معالم إنموذج الانحدار المستخدمة في قياس اثر مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية (Y) وفق الإنموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالتالي:

أ- أن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط اذ بلغت (8.240) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (6.16) عند مستوى معنوية (5%) مما يعني وجود علاقة اثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات و رفض فرضية العدم و قبول فرضية الوجود من الفرضية الثانية التي مفادها (توجد علاقة اثر ذات دلالة إحصائية بين عدد القتلى ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية)

ب- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.49) أي أن نسبة ما يفسره متغير عدد القتلى (X) من التغيرات التي تطرأ على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية هي (86%) تعود النسبة الباقية والبالغة (14%) لمساهمة متغيرات أخرى.

ج- أن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) تعني أن أي زيادة في متغير عدد القتلى (X) بمقدار انحراف وحده معيارية واحدة سيؤدي إلى انخفاض في كل من [مؤشر عدد الجلسات (Y₁) بنسبة (70%) - ومؤشر عدد الصفقات (Y₂) بنسبة (129%) ومؤشر حجم التداول (Y₃) بنسبة (139%) ومؤشر القيمة السوقية المتداولة (Y₄) بنسبة (64.9%).

رابعا : الاستنتاجات والتوصيات

٤-١ الاستنتاجات :

- ١- أثرت الاعتداءات الإرهابية من لدن عصابات داعش على العراق وتهديدها الأمن الوطني والإقليمي في مؤشرات التداول (عدد الجلسات ، عدد الصفقات ، عدد الأسهم المتداولة ، القيمة المتداولة) ونسب مختلفة وكان المؤشر الأكثر تأثير بسبب الارهاب هو مؤشر عدد الأسهم ومؤشر القيمة المتداولة .
- ٢- وجود علاقة ارتباط سالبة ، وتعد ذات دلالة إحصائية لدى المستوى معنوية (5%) ، بين مؤشر عدد القتلى ومؤشرات سوق اذا بلغ بمعامل ارتباط بين مؤشر عدد القتلى وعدد الجلسات (-0.819) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين عدد القتلى (X) ومؤشر عدد الجلسات (Y₁) ، وتعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور ، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن مؤشر عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في عدد الجلسات .
- ٣- وجود علاقة ارتباط سالبة ، وتعد ذات دلالة إحصائية لدى المستوى معنوية (5%) ، بين مؤشر عدد القتلى ومؤشر عدد الصفقات اذا بلغ معامل ارتباط بين مؤشر عدد القتلى وعدد الصفقات (-0.714) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين عدد القتلى (X) ومؤشر عدد الصفقات (Y₁) ، وتعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور ، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن مؤشر عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في عدد الصفقات
- ٤- وجود علاقة ارتباط سالبة ، وتعد ذات دلالة إحصائية لدى المستوى معنوية (5%) ، بين مؤشر عدد القتلى ومؤشر عدد الصفقات اذا بلغ معامل ارتباط بين مؤشر عدد القتلى ومؤشر حجم التداول (-8.245) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشر حجم التداول (Y₃) ، وتعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور ، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن ازدياد مؤشر عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في حجم التداول .
- ٥- وجود علاقة ارتباط سالبة ، وتعد ذات دلالة إحصائية لدى المستوى معنوية (5%) ، بين مؤشر عدد القتلى ومؤشر القيمة السوقية اذا بلغ معامل ارتباط بين مؤشر عدد القتلى ومؤشر القيمة السوقية وبمعامل ارتباط بلغ (-0.894) ، مما يدل على وجود علاقة ارتباط سالبة بين مؤشر عدد القتلى (X) ومؤشر القيمة السوقية (Y₄) ، وتعد ذات دلالة إحصائية عند المستوى المذكور ، أي بدرجة ثقة قدرها (95%). مما تقدم يتضح بأن عدد القتلى ينتج عنه انخفاض في القيمة السوقية .

٦- أن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) تعني أن أي زيادة في متغير عدد القتلى (X) بمقدار انحراف وحده معيارية واحدة سيؤدي إلى انخفاض في كل من [مؤشر عدد الجلسات (Y₁) بنسبة (70%-) ومؤشر عدد الصفقات (Y₂) بنسبة (129%) ومؤشر حجم التداول (Y₃) بنسبة (139%) ومؤشر القيمة السوقية المتداولة (Y₄) بنسبة (64.9%).

٤-٢ التوصيات :

١- سوق العراق للأوراق المالية صغير جدا وسوق غير ناضجة تماما مثل عدد من اسواق الاوراق المالية و يظهر تقلبات شديد في حالة وضع امني غير جيد، لذلك لا بد من وضع سياسات واليات عمل تحسن من الوضع الحالي وتشجع المستثمرين على الاستمرار في استثماراتهم ولاسيما هناك زعزعه ثقة لدى المستثمرين بسبب التقلبات الامنية الكبيره التي يشهدها البلد .

٢- ينتعش السوق حين يتم التغلب على عدم الاستقرار السياسي والهجمات الإرهابية أن إدخال المزيد من الخطط والتحسينات في عمل سوق سوف تقلل الفجوة بين نشاط سوق والأوضاع الأمنية .

٣- لا بد من وضع برامج خاصة ومتخصصة من شأنها التعرف على التغيرات الناتجة عن الهجمات الإرهابية التي تحدث وبشكل سريع من اجل اتخاذ التدابير التي تحافظ على الاستقرار النسبي لعمل السوق والمحافظة على الاستثمارات على اساس أن أسواق المال لها تقلباتها الخاصة .

٤- الاهتمام بمؤشر المخاطرة السياسية (الارهاب) المستخدمة في هذه الدراسة والمعتمدة من لدن معهد الاقتصاد في سويسرا في اعداد نشرات فصلية بهدف اطلاع المستثمرين على التطورات التي تحصل في الميدان السياسي والاقتصادي والمالي عن طريق عرض نتائج تلك الميادين بوساطة المؤشرات السياسية والاقتصادية والمالية لكون نتائج هذه المؤشرات تشكل اساسا يمكن المستثمر من اختيار الطريقة المناسبة للقيام بالاستثمارات .

المصادر

أولاً : المصادر العربية :

- الكتب

١- العامري ، محمد علي ابراهيم ، " الادارة المالية الدولية " دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن ٢٠١٣.

٢- العامري ، محمد علي ابراهيم ، " الادارة المالية المتقدمة " دار المناهج للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان - الاردن . ٢٠١٠

- ٣- العاني ، عماد محمد " اندماج الأسواق المالية الدولية: أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي " ، دار النشر بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.
- ٤- المخادمي، عبد القادر زريق " الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة ، الطبعة الاولى ، دار الفجر للنشر والتوزيع ،القاهرة، ٢٠٠٧
- ٥- ٢٠-المصري، ابن منظور " لسان العرب " المجلد الاول ، بيروت للطباعة والنشر ١٩٩٥.
- ٦- سويدان، احمد حسنين "الارهاب الدولي في ظل المتغيرات الدولية" ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.
- ٧- الشبلي ، طارق ابراهيم ، والشبلي ،محمد ابراهيم ، مقدمة في الاسواق المالية والنقدية ، ط١ عمان ، ٢٠٠٠.
- ٨- عبد الجواد ، محمد عوض ، وعلي إبراهيم الشديفات، "الاستثمار في البورصة: أسهم-سندات-أوراق مالية "، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٦.
- ٩- سرور ، احمد فتحي " حكم القانون في مواجهة الإرهاب" مكتبة مدبولي، مصر، القاهرة، ٢٠٠٩.
- ١٠- بلال، احمد عز الدين ، "مكافحة الارهاب "، مطابع دار الشعب ، القاهرة ، الطبعة الاولى، ١٩٨٠
- ١١- الفتلاوي ،سهيل حسين ، الارهاب والارهاب الدولي: دراسة في القانون الدولي العام، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٢
- ١٢- محمد، أميرة حسب الله " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.

- الرسائل والاطاريح الجامعية

- ١- الطائي، حمزه حسن خضر " الفساد الاداري في الوظيفة العامة " رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة في الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمرك، ٢٠١٠
- ٢- الزلمي ، يوسف محمد صادق "الإرهاب والصراع الدولي " رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية الدولية ٢٠٠٧ .
- ٣- العزاوي ،سهى سعيد محمد " العنف والإرهاب دراسة تحليلية في الأطروحات الغربية والعربية الإسلامية " أطروحة مقدمة إلى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد كجزء من متطلبات درجة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع الفكر السياسي ، ٢٠٠٦
- ٤- الاسدي، بشرى محمد سامي حسن، "اثر الاستثمار الاجنبي المباشر ومخاطرة البلدان المختارة على الاسواق المالية الناشئة" دراسة تحليلية في اسواق النمر الاسيوية - مع الاشارة الى العراق .رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الكوفة، ٢٠١٥.

- ٥- القيسي ، تقى أياذ خليل " الإرهاب الدولي في منطقة جنوب آسيا وانعكاساته على مستقبل البيئة الإستراتيجية الإقليمية " ، رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية / جامعة النهريين وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير . في العلوم السياسية / الاستراتيجية ٢٠٠٩ .
- ٦- الحياياني ، عمر عبد الجبار كامل " استراتيجيات مكافحة الإرهاب ودورها في تعزيز الهيمنة الأمريكية " رسالة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / الاستراتيجية ، ٢٠٠٨ .
- ٧- الفينيش ، محمد " القطاع المالي في البلدان العربية وتحديات المرحلة المقبلة " ، صندوق النقد العربي ، أبو ظبي ، ٢٠٠٠ .

- البحوث والدراسات والدوريات

- ١- ونس ، مفيد دنون ، تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١٠١ ، المجلد ٣٢ ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق، ٢٠١٠ .
- ٢- حوجو، احمد صابر " مبادئ ومقومات الديمقراطية " جامعة محمد خيضر بسكرة ،مجلة الفكر ،العدد الخامس ، ٢٠٠٧ .
- ٣- الحديثي ، خليل إسماعيل " الإرهاب الدولي مدان قانونا أم سياسة " مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٢٦ ، ٢٠٠٢ .
- ٤- سبوع ،رنا مولود " ماهية الإرهاب وتأثيره على واقع حقوق الإنسان فرنسا وبريطانيا أنموذجا " ، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٩ ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١ .
- ٥- مباركي ، سامي، " الأسواق المالية كأداة لتمويل الاقتصاد"، دراسة تجربة الأسواق المالية العربية ، جامعة باتنة ، ٢٠٠٥ .

ثانيا : المصادر الاجنبية

-BOOK

- 1- Shapiro , Alan C., Multinational Finance Management, 4th ed., Prentice-Hall Inc., 1992.
- 2-Eaker, Mark, Fabozzi, Frank, and Grant, Dwight, "International Corporate Finance":, Chicago: The Dryden Press, 1996.
- 3-McRae, T.W., International Business Finance, 1st ed., U.S.A: John Wiley & Sons, 1996.
- 4-Czinkota, Michael R., Ronkainen, Iikka A., Moffett, Michael H., and Moynihan, Eugene O., Global Business, 3rd ed., Harcourt Inc., 2001.
- 5-Schmidt, David A., Analyzing political Risk, Business Horizons, July-August 1986.

6--Kolabe, Masaaki and Helsen, Kristiaan, Global Marketing Management, John Wiley and Sone Inc. 1998.

7- Rugman, Alan M. and Hodgetts, Richard M., International Business, 2nd ed., McGraw-Hill Companies, Inc., 2000.

8- Madura, Jeff., International Corporate Financialt, 9th ed., thomson south -western, a part of the thomson corporation,2008.

9-Eiteman David K., Stonehill, Arthur I., Mo., Michael H., and Kwok, Chuck C. Y., .Multinational Business Finance, 8th, ed., Addison-Wesley Publishing Company Inc., 1998.

Kosmldou,Kyrlaki;Michael& Zopounidis, "COUNTRY RISK EVALUATION -١٣ CONUNTRY,: Methods and Applications)", Springer Science +Business Media, New York, USA, 2008.

-Journals and periodicals and research

1- Nath, Hiranya K .," Country Risk Analysis: A Survey of the Quantitative Methods" SHSU October 2008,Economics & Intl. Business Working Paper No. SHSU_ECO_WP08-04.

2- Robock, S.H.. "Political risk: identification and assessment." Columbia Journal of World Business: 6-20, 1971.

3- Kobrin, S.J. When does political instability result in increased investment risk? Columbia Journal of World Business, 17(1): 122 Fall, 1980.

4-Toit, Gerda Du." Political Risk Factors:What Chinese Companies Need tqzzzzzaaaaqzfffgqzfffgqzfffg3o Assess What Investing In Africa" ,Discussion Paper, September 2013.

5- Wyk , Van J. 2010. Political sources of international business risk: an interdisciplinary framework. Journal of International Business Research, 9(1):103.

6-Rothgeb, John M., Foreign Investment, Privatization, and Political Conflict in Developing Countries, Journal of Political and Military sociology, Vol.30, No.1, summer 2002.

7--Kobrin , Stephen J; "POLITICAL RISK; A REVIEW ANT RECONSIDERATION" Working Paper, May, 1978.

8--Midoun ,SISSANI, & Zairi, BELKACEM" The Impact Of Couning Risk Componets On Algeria Attractiveness For Foreign Direct Investments"Vol. 14-,No.1 ,2014.

Busse, Matthias and Hefeker, Carsten, Political Risk, Institutions and Foreign Directs Investment, Hamburg Institute of International Economics (HWWA), Discussion papers 315, April 2005.

10- Schneider, Friedrich, and Frey, Brunos, Economic and Political Determinats of Foreign Direct Investment, World Development , Vol. 13, No. 2, 1985.

-Internet Resources

1- Moreirz, S. 2013. Learning from Failure: China's Overseas Oil Investments. Journal of Current Chinese Affairs

2- Simon, Jeff.D., A theoretical perspective on political risk. Journal of International Business Studies, 15(3):,1984.

3- Linderberg, Martin and Morndal, Staffan, Managing Political Risk- A contextual Approach University Linkopings Swedish, 2002.

4-Lugt, Van der & Hamblin,. Assessing China's role in foreign direct investments in Southern Africa. Centre for Chinese Studies. Stellenbosch University. [Online]. Available: 24 , V. 2011.

5-Hayakawa ,Kazynobu & Kimura ,Fukunari &Hoon LEE,Hyun "How Does County Risk Matter for Foreign Direct Investment?" ERIA Discussion paper Series,2012.

6-Linder, Anja and Santiso, Carlos, Assessing the Predictive Power of Country Risk Ratings and Governance Indicators, SAIS Working Paper Series, October 2002.

7-Fouche, Philippus Jacobus, A Political-Security Risk Analysis of Uganda, Master of Security Studies (MSS) University of Pretoria, May 2003.

8-Nath, Hiranyak, Country Risk Analysis: A Survey, March , 2004.

9- International Country Risk Guide:2013.

10- International Country Risk Guide:2014.

11-Global Terrorism Index 35:2010.

12- Global Terrorism Index 4: 2012.

13- Global Terrorism Index:2014.

14- Global Terrorism Index 35:2015.

15- Iraq Body Count (IBC) عدد العمليات الارهابية والخسائر المادية من منظمة

<https://www.iraqbodycount.org/database>.

16- عدد القتلى والجرحى من ولاية بعثة الامم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي)-

http://www.uniraq.org/images/documents/UNAMI_HRO_%20CIVCAS%202008-2015pdf.